مركز رصد للدراسات الاستراتيجية
Monitor center for strategic studies

أخبـــــار
مقـــــالات
تحقيقات وتقارير

مقالـــة العـــدد

العدد / 768/ السنة السابعة
السبـــــت 27-05-2023
الصفحات /10/

طلاب من المثليين في جامعة الشرق الأوسط بالعاصمة أنقرة ينظمون مسيرة داعمة للمرشح الرئاسي كليجدار أوغلو

مـــــاذا يعنـــــي العالـــــم العـــــربي لأوكرانيـــــا؟

إن كلمة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي كضيف شرف في قمة جامعة الدول العربية في المملكة العربية السعودية، وكذلك عدد من الاجتماعات الثنائية مع قادة الدول العربية، يمكن أن تصبح نقطة تحول من حيث تصور العالم العربي لـروسيا كدولة قوية.

يبدو الرئيس الأوكراني اليوم قويا في أعين قادة الدول العربية، حيث يتم تقدير القوة، ويقول لهم إن "روسيا ضعيفة" و "أوكرانيا تنتصر". وهم يرون ذلك ويفهمونه حقًا.

ومع ذلك، كان رد فعل العالم العربي حذرا على الغزو الروسي لأوكرانيا. لم تدعم دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى العقوبات على روسيا،

ولم تقطع العلاقات معها. فقط النظام السوري وحده اعترف صراحة بالاحتلال الروسي لأراضي أوكرانيا. ومن ناحية أخرى غالبية الدول العربية صوتت لصالح قرارات الأمم المتحدة المؤيدة لوحدة الأراضي الأوكرانية والتي ادانت الغزو الروسي لأراضيها.حول أهمية خطاب زيلينسكي في جامعة الدول العربية، والمصالح المشتركة لأوكرانيا والدول العربية، والتأثير الذي يمكن أن يكون لدول الجامعة العربية على روسيا الاتحادية، نستطلع آراء:

بافيل كليمكين، دبلوماسي، وزير خارجية أوكرانيا (٢٠١٤-٢٠١٩.

روسلان أوسيبينكو، دبلوماسي، خبير دولي.

إيغور سيميفولوس، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

فلاديمير فيسينكو، باحث سياسي.

بافل كليمكين: ..... النفط هو رافعة نفوذ الدول العربية على روسيا
كان هناك محادثات جادة. من المهم جدًا بالنسبة لأوكرانيا أن تشعر القوى العربية بمشاعر الشعب الاوكراني، حتى لا تكون هناك محاولات للتلاعب بها من قبل روسيا، وربما من الصين.
إن النفوذ الصيني في العالم العربي آخذ في الازدياد، والنفوذ الروسي آخذ في التراجع تدريجياً، على الرغم من أن روسيا تتمسك به بكل ما في وسعها. إنها تدرك أن هذه منطقة حرجة، هذا هو الشرق الأوسط. الجميع يتذكر التدخل الروسي والفظائع التي تم ارتكابها في سوريا.
تتمتع بعض الدول العربية، مثل المملكة العربية السعودية، بنفوذ معين على روسيا. على وجه الخصوص، سعر النفط. تعد المملكة العربية السعودية وروسيا أكبر مصدري النفط، والآن يدرك الجميع ما تخسره روسيا عندما فرض العالم المتحضر حدًا لسعر تصدير كل من النفط الروسي والمنتجات النفطية الروسية.
حاول الاتحاد السوفيتي اللعب إلى جانب الدول العربية ضد إسرائيل. وهذا بقي في الذاكرة الجينية لبعض العرب.
تحاول روسيا الآن التفاوض مع الدول العربية لتكون الى جانبها ضد الدول الغربية، وضد الولايات المتحدة. وفي بعض الدول العربية هناك كراهية داخلية على مستوى اللاوعي للغرب.
هذه فرصة للعرب ليشعروا أن الحلفاء الحقيقيين في المستقبل – ليس روسيا. والإمكانيات المالية لإعادة اعمار أوكرانيا، بمعنى ما، هي أيضًا فرصة استثمارية لها.
روسلان أوسيبينكو: حتى الموقف المحايد للدول العربية سيكون إيجابيًا بالنسبة لنا
جامعة الدول العربية هي ما يسمى بالدول الوسطى التي سيتصارعون من أجلها. بالنسبة لهم، هناك صراع يتكشف بين الصين والولايات المتحدة.
علاقات روسيا مع العالم العربي لها جذور عميقة. تعمل روسيا على بناء علاقات مع هذه المنطقة في الشرق الأوسط لفترة طويلة جدًا. ساعدت حتى في الحرب ضد إسرائيل. سلحت ومولت حركات التحرير. وبطبيعة الحال، استخدمتها لصالحها.
روسيا، مثلها مثل الدول العربية، مصدر للموارد. من ناحية، تعتبر منافسا لها. من ناحية أخرى، تنسق سياساتها معهم من أجل تعظيم الأرباح في الأسواق الدولية من مواردها من الطاقة. هذا يجعلهم أقرب.
روسيا والدول العربية تجمعهما قيم متشابهة. أي، أنظمة سلطة سياسية فردية متشابهة يتم بناؤها في الشرق الأوسط، وفي الدول العربية، وفي روسيا. وهناك اتصال على مستوى القيادات الأولى.
لكن حدثت تغيرات جيوسياسية في العالم العربي. في الأنظمة الفردية تقدر القوة. وبسبب حقيقة أن روسيا تحدت الغرب ولم تكن قادرة على تنفيذ هذا التحدي، فإن الموقف تجاه الاتحاد الروسي نفسه يتغير أيضًا، أي أنه لم يعد قائداً.
لذلك، تم نقل دفة القيادة من روسيا إلى الصين. والآن هناك اهتمام أكبر بجمهورية الصين الشعبية، وأصبحت علاقات الدول العربية أقرب مع الصين منها مع روسيا.
إيغور سيميفولوس: تريد الدول العربية المشاركة في تشكيل البنية الأمنية الدولية
كان الخطاب والحوار المباشر مع هذه البلدان مهما للغاية. حقيقة أن الرئيس زيلينسكي يتحدث في القمة كضيف تمت دعوته بشكل خاص، كضيف العائلة المالكة، كضيف على محمد بن سلمان، هي إشارة جيدة.
لقد ظهرت بالفعل نتائج هذا الخطاب. من الواضح أن الدول العربية تتخذ موقفاً أكثر نشاطاً وتريد أن يكون لها مكان وتشارك في تشكيل الهيكل الأمني بعد انتهاء الحرب.
لقد ناقش الكثيرون حقيقة أن بشار الأسد، رئيس سوريا، خلع سماعاته أثناء خطاب الرئيس زيلينسكي، ويقولون إنه بذلك أظهر موقفه. لكن دعونا لا ننسى أن بشار الأسد يعرف اللغة الإنجليزية جيدًا، فقد درس في إنجلترا. لذلك، لو أراد تجاهل خطاب زيلينسكي، لترك القاعة ببساطة. لكنه لم يفعل. لقد سمع. وبشكل عام، هذه إشارة جيدة لأوكرانيا.
لقد هددت روسيا في وقت من الأوقات المملكة العربية السعودية في حال بدأت في الاقتراب من أوكرانيا، أو بدأت تتعاون بنشاط مع الولايات المتحدة. هددت روسيا بنقل صواريخ "كنجال" إلى الإيرانيين، وبعد ذلك يمكن أن يتم ضرب المنشآت السعودية، ولن يتمكن السعوديون من اعتراض هذه الصواريخ. الآن، اتضح أنه يمكن اعتراضها.
وهذا يعني أن للسعوديين مصلحة إضافية في التعاون مع أوكرانيا، لأن تجربتها استثنائية، وقد تكون مطلوبة بشدة من السعوديين.
الدول الرئيسية في الخليج العربي، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، لديها خطط اقتصادية جادة نحو أوكرانيا، ولديها موارد في أوكرانيا وتطمع بمشاريع مرافق البنية التحتية الكبيرة. في الظروف التي أدركوا فيها أن موسكو خسرت الحرب، بالطبع، تغير مزاجهم، وتغير موقفهم. يمكن تقييم ذلك على أنه إشارة إيجابية كبيرة جدًا.
فلاديمير فيسينكو: دعم العالم العربي مهم
هذه ليست مجرد زيارة للسعودية وانما مشاركة في قمة الجامعة العربية.

ربما تكون سوريا الحليف الوحيد لروسيا الذي يدعم بوتين في جميع مغامراته. ببساطة لأن سوريا تعتمد على روسيا، وروسيا ساعدت الرئيس السوري على البقاء.
تتخذ معظم الدول العربية موقفًا محايدًا نسبيًا. لديهم علاقات مع الدول الغربية ومع أوكرانيا. أجرى الرئيس زيلينسكي اتصالات منتظمة مع قادة دول الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وبعض الدول الأخرى. لذلك فإن العالم العربي بالنسبة لأوكرانيا هو أولاً وقبل كل شيء شريك تجاري واقتصادي. قبل الحرب الكبيرة الحالية، كانت أوكرانيا أحد الموردين الرئيسيين للحبوب لعدد من الدول العربية.
أوكرانيا مهتمة باستثمارات الدول العربية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، في أوكرانيا ما بعد الحرب.
ومن الجدير بالملاحظة أنه مع الرئيس فلاديمير زيلينسكي، كان زعيم شعب تتار القرم، مصطفى جاليليو، في الوفد الأوكراني. أثير موضوع إطلاق سراح المسلمين الاسرى لدى روسيا، الذين تربطهم علاقات طويلة الأمد بالعالم العربي. أيضا، موضوع اضطهاد روسيا لقادة مجلس شعب تتار القرم. بالنسبة لأوكرانيا، الاتصالات مع العالم العربي والإسلامي مهمة لأن هناك جزءًا من الأمة الأوكرانية مرتبط دينياً بالعالم الإسلامي.
يجب أن تكافح أوكرانيا من أجل تعاطف ودعم تلك البلدان التي ليست جزءًا من العالم الديمقراطي، ولكنها ترتبط بها بطريقة أو بأخرى في الاقتصاد والتجارة.
لدى أوكرانيا والعالم العربي اختلافات في القيم، ولكن من المهم بالنسبة لأوكرانيا أن يكون لديها المزيد من الأصدقاء، أو على الأقل شركاء محتملين، بدلاً من المزيد من الأعداء. لذلك، يجب أن تتواصل مع دول مختلفة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. بالنسبة لأوكرانيا، هذا له أهمية أساسية.
هذا جزء مهم للغاية من الدبلوماسية الهجومية للرئيس زيلينسكي. إنه لا يخشى اتخاذ خطوات غير قياسية، للعب بشكل مختلف عما هو متوقع في روسيا. هذه محاولة لاغتنام زمام المبادرة للاتصال المباشر بالدول التي تشعر بالقلق إلى حد ما من الحرب بين روسيا وأوكرانيا. أعتقد أنه ربما ليس على الفور، لكنه سيؤتي ثماره.

شبيح في الساحل يرتكب مجزرة بعائلة كاملة وزوجة العريس المقتول تروي تفاصيلها

في حادثة تكشف مدى خطورة سياسة عسكرة المجتمع التي انتهجها بشار الأسد لحشد مواليه، كشفت شبكة محلية تفاصيل مروعة عن حادثة مقتل مسنٍّ وابنه، وإصابة ولده الآخر في قرية الشراشير بريف اللاذقية على يد جارهم الشبحي.
وخلال تسجيل مصور نشرته شبكة "يلات" الموالية روى عدد من أفراد عائلة الضحايا ملابسات مقتلهم بدم بارد على يد جارهم المسلح المدعو منذر درغام الذي حاولت وسائل إعلام أسد إخفاء هويته.
وقال الحسن إبراهيم ابن وشقيق الضحايا إنّ والده أحمد وشقيقه يزن قُتلا على يد المجرم، فيما أصيب شقيقه الآخر حسين بذات الحادثة.
وروى الحسن تفاصيل ما جرى، قائلاً إنه في يوم الحادثة كان والده وشقيقه يعملان بالأرض قبل أن يأتي الجاني معبراً عن انزعاجه من صوت موتور (مضخة) لرش المبيدات الحشرية على الأشجار.
وأضاف أن الخلاف تطور إلى مشادة بين والده وذلك الجار الذي نادى زوجته وطلب منها جلب البندقية من منزله، وهو ما حدث.
وعقب ذلك طالب حسين من الجار عدم الاقتراب من والده وقتله هو إن كان فاعلاً فرد عليه الجاني بكلمة "تكرم" وبالفعل أطلق النار على الشاب ثم شقيقه يزن، وقال لوالدهما "هي قهرتك عليهم متل ما وعدتك"، قبل أن يطلق عليه الرصاص ويرديه قتيلاً هو الآخر.
من جانبها قالت الشابة روان إنها ما تزال عروسا حيث تزوجت يزن قبل نحو ٢٠ يوماً بعد قصة حب جمعتهما وإن زوجها خرج إلى العمل صباحاً في يوم الحادثة، وعند تأخره في العودة حاولت الاتصال به مراراً قبل أن تخبرها إحداهن بمقتله.
وكانت صفحات موالية في اللاذقية أفادت قبل نحو أسبوعين بمقتل رجل وابنه وإصابة ولده الآخر برصاص جارهم بسبب خلافات سابقة على قطعة أرض.
غير أن إعلام أسد اكتفى بنشر تفاصيل مقتضبة عن الحادثة متحاشاي ذكر اسم الجاني، لكن صفحات محلية أفادت بأنه يدعى منذر درغام، فيما أظهر حسابه على فيسبوك أنه أحد شبيحة أسد.
وفي آذار الماضي، أقدم أحد الأشخاص في ناحية عين البيضا بريف اللاذقية على قتل زوجته أمام أطفالها الأربعة .

وقبلها بأيام، شهدت مدينة دمشق جريمة بشعة، حيث أقدم عنصر من ميليشيا أسد على قتل زوجته أمام أعين أبنائها، بعد سنوات من تعنيفها وضربها.
وتصاعدت الجرائم في مناطق سيطرة أسد نتيجة تسليحه أرباب السوابق، وغض الطرف عن انتهاكاتهم مقابل انخراطهم في ميليشياته.
وتسجّل مناطق سيطرة أسد جرائم وجنايات بشكل يومي في ظل سيادة منطق القوة وانتشار السلاح وتقاعس أجهزة أسد الأمنية عن أداء دورها، وتحوُّلها إلى أدوات لقمع المعارضين.

"رسالة إلى الرئيس"

بدايةً...سيادة الرئيس!!
هل أنت سعيد لأنك انتصرت؟!ففي كل بيت ودار وعائلة...
هناك قتيل ومعاق وضائع وغائب..
•هم يباركون نصرك العظيم على المؤامرة الخارجية الكونية المريخي، وأدواتها الإرهابية العالمية!!
•هم يحيون صمودك الأسطوري، في وجه أبناء شعبهم العظيم الذي خرج من تحت عباءتك السوداء القبيحة، والخلعة الخضراء الطائفية، ونظامك المجرم القاتل، وعقليتك المتخلفة الرجعية، وزريبتك الوطنية الحيوانية
يا أيها الرئيس الذي استيقظنا في الصباح، ووجدناه يحتل عرش أبيه، وما انتخبناه، ولا ذهبنا إلى الصناديق ولا بايعناه، ولا مشينا نحييه في الطريق، وهنأناه
•أيها الرئيس...
لقد تغير كل شيء بعد ٢٠١١، فلقد انتصرت نصراً لم يسبقك له أحد، أما الباقي فمجرد تفاصيل صغيرة، فاسمح لي بذكرها:
صحيح أنك:
أعدت سورية إلى ما قبل عهد الدولة، وحتى ما قبل مرحلة العشيرة، ومزقت العقد الاجتماعي الذي بنى عليه آباؤنا وأجدادنا دولتنا، وحولت وطننا لبلد عصابات ومافيات، وعصبات وعائلات، همها القتل والسرقة واللصوصية والنصب والدعارة وفعل كل أوساخ الدنيا.
▪وصحيح أنك:
أنهيت مصطلح المجتمع، ودمرت الروابط والعقائد والعادات والتقاليد التي تحكمه.
وقتلت الوطنية وجعلتها سلعة تباع في: أدغال القرداحة ووادي العيون وسحلب وربيعة.
ونحرت الوطن ككبش فداءٍ على أعتاب مزارات الجهل والتخلف والعقائد البالية في (قرفي وبحمرة وعين شقاق وربعوا(
لكن يكفينا أنك انتصرت انتصاراً ساحقاً ماحقاً مدمراً
▪وصحيح أن:
أكثر من مليون شخص اختفى من نفوس سورية، إما قتلا أو تغييبا أو اعتقالا، على يديك التي تلوح لنا بهما بعد كل إطلالة بهية
▪وصحيح أن:
أكثر ٧ مليون مهجر قسري يتعرضون للذل في كل مكان، ويلعنون اليوم الذي حملوا به وثائق سوريّة
▪وصحيح أن:
أكثر من خمسة ملايين نازح داخلي يمتدون على رقعة حكمك، أضحوا أمواتا يعتصرون قهراً وذلاً وحقداً وجوعاً، لا يدرون كيف يعيشون ولا كيف يموتون؟!!
▪وصحيح أن:
مؤيديك ومن قدم أولاده، وكل ما يملك ليبقيك على كرسيك.... أضحوا كالسكارى مما يحدث لهم من: الفقر والجوع والذل، وعدم توفر الخدمات، والاحتياجات، والوقوف على طوابير لا تنتهي، ليحصلوا على فتات الفتات مما لارتضاه الكلاب الشاردة في أي دولة متخلفة
▪وصحيح أن:مليون ونصف مليون منزل ومرفق مدمر جزئياً أو كلياًلايمكن حتى الاقتراب منها
▪وصحيح أن:
هناك ٦ محافظات مدمرة بالكامل كبنية تحتية هي:

ريف دمشق ـحمص ـحلب ـدرعا ـدير الزور _الرقة و٣ محافظة مدمرة شبه كامل أي جزئياً هي: إدلب وحماة واللاذقية
لكن يا سيادة الرئيس.... انتصاراتك العظيمة لا تخفى على عين، ولا ينكرها إلا جاحد
▪وصحيح أيضاً أن:
القرار السياسي ومتبق لك من جيش وأمن ومخابرات، اغتصبوا من قبل روسيا وإيران، فلم تعد تملك تأثيرا أو تمون حتى على سائق سيارتك، و من يُحضِّر قهوتك البرازيلية، ولا حتى على جندي تافه يقف يبتز الناس على أحد حواجزك المنتشرة على طول البلاد وعرضها.
لكنّك أسياده الرئيس.... انتصرت انتصارا عظيماً، وهذا يكفي
وصحيح انك اصبحت من الدول الاول لتصنيع حب الك بتكون وزارعة الحشيشة الكيف
▪وصحيح أن:
أمريكا تحتل ثلث البلاد في الهلال الخصيب، أي تحتل ٩٠ بالمئة من انتاج النفط ونصف انتاج الغاز،
▪وصحيح أن:
إيران أخذت بعض الموانئ وكل انتاج الفوسفات، وبعض الثروات المعدنية
▪وصحيح أن:
روسيا أخذت ما تبقى من مرافئ وموانئ، وبنت قواعد انتشرت على طول البلاد وعرضها
▪وصحيح أن:
تركيا أخذت ربع البلاد الشمالي، بماقيه من بشر وحجر.
▪وصحيح أن:
البنك المركزي أضحى فارغاً تماما من العملة الصعبة والذهب، وأن عملتك الوطنية لا تنفع ورقاً للحمام تمسح ما يلزم، وكل هذا ...كرمى عيونك الزرقاء وأسنانك البيضاء، ولتمويل حربك على المؤامرة الكونية المزعومة، التي عصفت بمُلكك
▪فيا سيادة الرئيس المنتصر !! أنا أبشرك اليوم... أنه:
•لم يتبقَ لك نفط ولا غاز ولا ثروات ولا زراعة ولا تجارة ولا صناعة، لتلتهم أموالها، وتزيد بها ثروتك في بنوك سويسرا والغرب.
•لم يتبقَ لك سوى بعض المتبلين بعمائم قبيحة، ومصفقين بجبزات وضيعة، وراقصين بثياب خليعة، وتجار حرب ساقطين..
•لا يسعهم إلا أن يباركوا نصرك، وينتشوا طرباً، ويرقصوا فرحاً، بهذا النصر العظيم المظفر يا سيادة الرئيس القائد.
▪سيادة الرئيس المنتصر:
لا تنسى أن تبتسم كلما خرجت لنا على شاشة التلفاز، / في حال وجود الكهرباء/ لأن سيادتك انتصرت
لكن على مَن انتصرت؟.....!وكيف انتصرت؟.....!وهل حقا أنك انتصرت؟!!
فهذا لا يهم، لأنها مجرد تفاصيل في الانتصار.
▪حقا لقد انتصرت يا سيادة الرئيس!! انتصرت وكنت مهزوماً منذ البداية.
واحد من شعبك ايها المنتصر

القوانين التي سيطر النظام السوري من خلالها على الملكية العقارية والأراضي في سوريا

لاهاي – قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقريرها الصادر اليوم تحت عنوان "مجمل القوانين التي سيطر النظام السوري من خلالها على الملكية العقارية والأراضي في سوريا قبل الحراك الشعبي في آذار ٢٠١١ وبعده"، إن القوانين تستهدف بشكل أساسي ثلاث فئات، ١٢ مليون مشرد قسرياً، و١١٢ ألف مختفٍ قسرياً، ونصف مليون من القتلى لم يسجل معظمهم في السجل المدني.
تناول التقرير ـالذي جاء في ٥٠ صفحةـ مجمل القوانين التي سيطر النظام السوري من خلالها على الملكية العقارية والأراضي في سوريا قبل الحراك الشعبي في آذار ٢٠١١ وبعده، وقال إن النظام السوري عبر تحكمه المطلق في

السلطات التشريعية والقضائية، يستطيع عبر مجلس الشعب المهيمن عليه أن يصدر ما يشاء من قوانين، إضافةً إلى سيطرته على المحكمة الدستورية، كما أنَّ بإمكان رئيس النظام السوري إصدار ما يريد من مراسيم دون العودة إلى مجلس الشعب. وأوضح أن ما صدر من مراسيم وقوانين بعد انطلاق الحراك الشعبي في آذار/٢٠١١ يعتبر الأشد خطراً على الملكيات العقارية للشعب السوري، مشيراً إلى أن هذه القوانين يمكنها أن تطال جميع أبناء الشعب السوري، لكنَّ التقرير يؤكد أنها تستهدف ثلاث فئات بشكل أساسي ومباشر، وهذه الفئات هي: أولاً، المشردون قسرياً (اللاجئون والنازحون) والبالغ عددهم قرابة ١٢.٣ مليون مواطن سوري بحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وثانياً، المختفون قسرياً البالغ عددهم قرابة ١١٢ ألف مواطنٍ سوري بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، يتحمل النظام السوري المسؤولية المباشرة عن اختفاء أكثر من ٨٥ % منهم. وثالثاً، القتلى من المدنيين والعسكريين والبالغ عددهم قرابة نصف مليون مواطن سوري، والذين لم يُسجل الغالبية العظمى منهم أنهم ماتوا في دوائر السجل المدني. وبحسب التقرير فإنه مما لا شك فيه أنَّ الغالبية العظمى من هذه الفئات معارضون للنظام السوري، وكانوا ضحايا للانتهاكات التي مارسها منذ آذار/٢٠١١، أي أن هذه القوانين تهدد قرابة نصف الشعب السوري.

جاء التقرير في ستة فصول، وعرض في البداية مفاهيم عامة حول العقار والملكية العقارية في سوريا، بما في ذلك أشكال توثيق وحماية الملكية العقارية، ثم قدم قراءة نقدية في القوانين واللوائح العقارية الصادرة عن النظام السوري قبل آذار ٢٠١١، وفي فصله الثالث تحدث التقرير عن قوانين التطوير العقاري في سوريا بعد آذار ٢٠١١ وانعكاساتها على الملكية العقارية، ثم أورد القوانين المتعلقة بالمعاملات والسجلات العقارية، وتناول التقرير في فصله الخامس قوانين ذات تأثيرات غير مباشرة على حقوق الملكية العقارية في سوريا بعد الحراك الشعبي في آذار/٢٠١١، ثم تحدث عن الأدوات التي اتبعها النظام السوري للسيطرة على الأراضي والممتلكات العقارية.

قال التقرير إن النظام السوري منذ مرحلة حافظ الأسد، حاول من خلال استحداث أو تعديل عدد من قوانين التطوير العقاري أن يفرض على المجتمع السوري واقعاً جديداً في كل مرحلة، وذلك في محاولة دائمة للحفاظ على الوضع العقاري غير المستقر، وللسعي إلى خلق ثغرات يستطيع من خلالها النظام وأعوانه الاستحواذ على الملكيات العامة والخاصة على حد سواء، ولهذا نجده حتى قبل الحراك الشعبي في آذار/٢٠١١ يسنُّ قوانين مختلفة غرضها الظاهر تنظيم المسألة العقارية والملكيات، لكن هدفها الأساسي هو الاستيلاء على الملكيات العقارية في مختلف أرجاء سوريا، وفي هذا السياق تحدَّث التقرير عن الأرضيات القانونية التي أوجدها النظام السوري قبل آذار/٢٠١١ وكيف استخدمها للاستحواذ على ما يريد، وأوردَ أهم القوانين التي تتعلَّق بالملكية والمسألة العقارية.

طبقاً للتقرير فقد وظَّف النظام السوري تبعات الحراك الشعبي والذي تحوَّل إلى نزاع مسلح داخلي تسبب في تشريد ملايين السوريين، بسبب رئيس وهو الانتهاكات التي مارسها النظام السوري أولاً، وبقية أطراف النزاع ثانياً، وظَّف تبعات ذلك لصالحه في مسألة الملكية العقارية، بحيث جعل من تبعات النزاع المسلح سبباً من أجل الحصول على أكبر قدرٍ ممكنٍ من الفوائد على المدى الطويل، وفي هذا الإطار ولهذا عمل على سنِّ مجموعة جديدة من قوانين الملكية العقارية، وقد عرض التقرير أبرز قوانين التطوير العقاري التي سنها النظام السوري في سوريا بعد آذار ٢٠١١، وسلط الضوء على أهدافها. وفي سياق متصل أشار التقرير إلى أنَّ كلاً مِن قانون التطوير والاستثمار العقاري الصادر سنة ٢٠٠٨ وما تبعه من قانون ٢٥ لعام ٢٠١١ وقانون التخطيط ٢٣ لعام ٢٠١٥، والقانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨، تتكامل كلها في إطار واحد هو توفير الصيغة القانونية الملائمة للنظام السوري مع حلفائه، لاستكمال السيطرة على أملاك المعارضين. وأضاف أن صدور العديد مِن القوانين العقارية كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتطورات الميدانية للصراع العسكري في سوريا، بحيث كان النِّظام بعد سيطرته على منطقة ما يقوم بإصدار مرسوم تشريعي مرتبط بالتنظيم العقاري لأجل وضع يده على الأملاك الشاغرة الموجودة في هذه المناطق وتحويلها إلى الموالين له.

تتبعَ التقرير الخطوات التي قام بها النظام السوري للاستحواذ على الملكيات العقارية من خلال المراسيم التشريعية التي كان يصدرها سواء بخصوص بنية السجلات العقارية أو بخصوص المعاملات العقارية ككل. واستعرض أهم المراسيم والقوانين في هذا الإطار، ولفتَ إلى أن النظام السوري يسعى من خلال ترسانة قانونية إلى تطويق أي حقوق قد يطالب بها العائدون من نازحين ولاجئين في مرحلة زمنية، ويهيئ الأرضية لتكون معظم المناطق خاضعة لسلطته المباشرة من خلال الوحدات الإدارية وغير المباشرة من خلال المُرقيين والمتعهدين العقاريين، الذين يدينون له بالولاء التام.

تحدث التقرير عن أن هناك عدداً من القوانين التي أقرها أو قام النظام السوري بتشريعها بعد آذار/٢٠١١، وكانت تأثيراتها كبيرةً جداً في الشأن العقاري، ذلك أن النظام السوري قد ربط الوثائق والسجلات العقارية بهذه القوانين بشكل غير مباشر، بهدف جعل كل معارض سياسي يبحث عن حقوقه العقارية التي شرعها الدستور يصطدم بخطر اعتقاله بناءً على هذه القوانين، والتي أورد التقرير أبرزها.

وفقاً للتقرير فقد استخدم النظام السوري أدوات عدة إلى جانب القوانين والتشريعات التي وضعها بهدف السيطرة على الأراضي والممتلكات العقارية، وكان من أبرز هذه الأساليب، استغلال النظام للدمار واسع النطاق، وبحسب التقرير فقد تبيَّن في العشرات مِن المناطق التي هاجمها النظام السوري أنَّ التدمير كان هدفاً بحد ذاته، لإجبار الأهالي على الرحيل،

ولإحداث أكبر دمار ممكن، ومن ثم نهب المناطق المدمرة والمشرد أهلها والسطو على ممتلكاتهم عبر القوانين التي أصدرها. كما تحدث التقرير عن تأثير إشكالية الوثائق المدنية الناقصة على المسألة العقارية، لافتاً إلى أن النظام السوري منع مئات الآلاف من معارضيه من الحصول على أبسط حقوقهم التي تكفلها لهم القوانين المحلية والدولية، بما في ذلك الحصول على أوراقهم الثبوتية، كما أنه اشترط حضورهم الشخصي، وهم مشردون داخل أو خارج سوريا، ويخشون في حال عودتهم أن يتم اعتقالهم وتعذيبهم، وهذا ما أدى إلى خلق معضلتين أساسيتين: الأولى تتمثل في تغييب حقوق جيل كامل من المعارضين الذين قام النظام السوري بتشريدهم أو قتلهم أو إخفائهم قسرياً، وجيل ثانٍ ولد في أثناء الصراع المسلح في المناطق التي كانت خاضعة للمعارضة ولم يتم تسجيل الغالبية العظمى من هؤلاء المواليد أو منحهم الهويات الشخصية.

وطبقاً للتقرير فقد كان حرمان الكرد من الجنسية السورية إحدى الأدوات التي اتبعها النظام للسيطرة على الأراضي والممتلكات العقارية، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على حقهم في التملك العقاري. كما تطرق التقرير الى استغلال النظام الصعوبات التي تواجه المرأة السورية في قضايا الملكية والسكن للاستحواذ على حقوقها، لافتاً إلى أن أثراً إضافياً يقع على عاتق المرأة السورية، بسبب التحديات الخاصة التي تواجهها. وأخيراً أشار التقرير إلى افتعال مسألة التصاريح الأمنية التي استحدثتها الحكومة التابعة للنظام السوري عبر تعميم أصدرته في عام ٢٠١٥ يقضي بجعل جميع المعاملات العقارية بحاجة إلى موافقة أمنية مسبقة. وقال إنَّ النظام استخدم هذه الموافقات كسلاح حرب في وجه المعارضين السياسيين.

خلص التقرير إلى أن سيطرة النظام على العملية التشريعية مِن خلال جمعه السلطات (التشريعية، القضائية، التنفيذية) في يده جعل من القوانين التي صدرت بخصوص الملكيات العقارية سواء خلال مرحلة ما قبل آذار/ ٢٠١١ أو ما بعده تتسم بكونها خادمة لرؤية النظام ومشاريعه في الاستيلاء على الأملاك العقارية للسوريين وبشكل خاص الفئات الثلاثة: المشردين، المختفين قسرياً، القتلى غير المسجلين في السجل المدني.

وقال إن معظم القوانين والتشريعات التي سنها النظام السوري بعد آذار/ ٢٠١١ جاءت في إطار واحد، هو استغلال حالة النزاع المسلح الداخلي، وتسريع عملية الاستيلاء على ممتلكات السوريين المعارضين له، وبالأخص منهم الفئات الثلاثة. وأضاف أن النظام السوري لم يكتفِ بما وضعه من ترسانة قانونية للاستيلاء على أملاك المعارضين، بل قام أيضاً باستغلال قوانين غير مباشرة مثل "قانون الإرهاب" لكي يمنع المعارضين والفئات الثلاثة من التصرف بممتلكاتهم داخل سوريا من خلال العديد من الإجراءات البيروقراطية التي تجعل من التصرف في الملكية أمراً مستحيلاً.

واستنتج أن معظم القوانين العقارية التي تخص الملكيات هي قوانين متداخلة وغير واضحة بسبب الازدواجية وتنازع الاختصاص وضياع المرجعية بين الهيئات التنفيذية المسؤولة عن تطبيق هذه القوانين ومن هذه الهيئات: وزارة الإسكان ووزارة الإدارة المحلية بما فيها مجالس المحافظات والبلديات، وإدارة المصالح العقارية، ووزارة الدفاع، والهيئات واللجان المحدثة بموجب كل القوانين العقارية. وأضافَ أنَّ معظم القوانين التي أصدرها النظام السوري بخصوص التنظيم العقاري وإنشاء المناطق التنظيمية خاصة منها قانون ٦٦ لعام ٢٠١٢ وقانون ١٠ لعام ٢٠١٨ جاءت بهدف واحد هو تسريع عملية نقل الملكية العقارية مِن المعارضين إلى جهات موالية للنظام الأمر الذي يضمن للأخير الاستفادة الاقتصادية والسياسية مِن الوضع القائم.

أكد التقرير بأن النظام السوري ومن أجل ضمان سيطرته المستقبلية على أملاك وأراضي الفئات الثلاثة، قام بوضع العديد من العراقيل الإدارية أمام وكلاء وأقارب هذه الفئات، منها تعقيد الإجراءات الإدارية، كاستخراج شهادات الوفاة للمتوفين واستحالة إثبات الوضعية القانونية للقتلى الذين لا يقوم بتسجيلهم في سجلات النفوس المدنية، واستحداث الموافقات الأمنية بالنسبة للاجئين والنازحين.

وخلصَ إلى أن معظم القوانين العقارية التي أصدرها النظام السوري تنتهك العديد من حقوق الإنسان، عبر مصادرة الملكيات وزيادة الضرائب والرسوم واشتراط الموافقات الأمنية لكثير من الإجراءات العقارية.

أوصى التقرير المجتمع الدولي والأمم المتحدة بإدانة هيمنة النظام السوري على السلطات الثلاث، وفضح ممارساته في وضع قوانين ينهب من خلالها ممتلكات النازحين واللاجئين والمختفين قسرياً والقتلى غير المسجلين. كما طالبهم بالتنسيق مع المنظمات الحقوقية لدعم عملية توثيق ما وضعه النظام من مراسيم وقوانين وفضح مدى انتهاكها للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإدانة كافة التبعات الناجمة عنها. وأكد أنه لا يمكن معالجة جذور المسألة العقارية في سوريا مع بقاء النظام السوري؛ لأنه السبب الأساسي وراء التعقيدات التي وصلت إليها، ويبقى الانتقال السياسي هو بداية الحل للمسألة العقارية في سوريا.

ودعا التقرير الدول المانحة والمستثمرين والوكالات الإنسانية العاملة في سوريا إلى إيقاف تقديم أموال للنظام السوري من برامج إعادة بناء وتأهيل الأبنية، واستحداث آلية جديدة لذلك حتى لا توظف هذه الأموال في عملية انتهاك حقوق الملكية للقاطنين أو النازحين أو تدعم الكيانات التي تنتهكُ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إلى غير ذلك من توصيات إضافية...

الخارجيةَ الأمريكيّةَ تُجدّدُ رفضَها إعادةَ اللاجئينَ السوريينَ قبلَ وجودِ حلٍّ سياسيٍّ في سوريةَ

جدّدتْ وزارةُ الخارجيةِ الأمريكيةِ، اليومَ الجمعة ٢٦ أيار، رفضَها لعمليات تطبيعِ الدول العربية مع نظامِ الأسد، معلّقةً على قضية عودةِ اللاجئينَ السوريين إلى بلادهم.

وأثنى المتحدّثُ الإقليمي باسم الخارجية "ساموبل وربيرغ"، على دور جامعةِ الدولِ العربية، معارضاً قرارَ السعودية في تطبيع العلاقاتِ مع النظام"، مشيراً إلى أنَّ واشنطن لديها رؤيةٌ أخرى عن السعودية.

وشدّد المتحدّثُ في حديث لقناة "الجديد" على أنَّه "لا يمكنُ عودةُ اللاجئين السوريين بسبب الظروفِ غيرِ المناسبة، وقبل الحلّ السياسي والقرارُ يجب أنْ يكون بيدِ اللاجئين أنفسهم."

وذكر أنَّ "الولاياتِ المتحدة تعتبر "حزبَ الله" منظّمةً إرهابية وليس لدينا أيُّ تواصلٍ معه، وأنَّ هدفَ بلاده هي رعايةُ الاستقرار"، مشدّداً على أنَّ "انتخابَ رئيس للجمهورية يجب أنْ يكونَ بيد الشعب اللبناني، ولا نرى أنَّ الحزب يلعب دوراً مهمّاً في هذا الموضوع."

وبدأ الجيش اللبناني بحملاتِ مداهمةٍ لمناطق السوريين بأعدادٍ كبيرة، أدّت إلى عمليات احتجازٍ جماعيّةٍ طالت العشراتِ منذ مطلعِ نيسان الماضي.

وبحسب "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، التي وثّقتْ عملياتِ الإعادة القسرية بحقِّ ما لا يقلُّ عن ١٦٨ لاجئاً سورياً في لبنان، ثلثُهم من الأطفال والنساء، ٢ منهم اعتُقلا في منطقةِ المصنع الحدودية من قِبل مفرزةٍ تابعةٍ "للأمن العسكري" في قوات الأسد.

وشدّد التقريرُ على أنَّ أيَّ عمليّةِ إعادةٍ قسرية للاجئين السوريين في ظلِّ بقاءِ النظام السوري برئاسته الحاليّة، وببنيةِ أجهزتِه الأمنيّة المتوحشة هو انتهاكٌ للقانون العرفي الملزم لجميع دول العالم.

على رأسِهم السوريونَ.. ارتفاعُ أعدادِ مُقدّمي طلباتِ اللجوءِ في أوروبا

كشفت "وكالةُ الإحصاء الأوروبيّةُ"، الخميس، أنَّ أعدادَ طلباتِ اللجوء المُقدّمةِ في الدول الأوروبيّة ارتفعتْ بنسبة ٤١ في المئة.

وأشارت الوكالةُ، إلى أنَّ السوريين حلّوا في المركزِ الأول بين طالبي اللجوءِ المُقدّمة داخلَ دولِ الاتحاد الأوروبي.

وأضافت الوكالةُ، أنَّ ٧٦٥٠٥ طلباتِ لجوءٍ جديدة قُدّمتْ في أوروبا خلال شباط ٢٠٢٣، مقارنةً مع ٥٤٣٧٠ طلباً قُدّم في الشهر نفسِه عام ٢٠٢٢.

جبرانُ باسيل يزعمُ أنَّ لبنانَ سيزولُ بسببِ اللاجئينَ السوريينَ

زعم رئيسُ ما يسمّى بـ "التيار الوطني الحرّ"، النائبُ جبران باسيل أنَّ "لبنانَ سيزول" بسبب تواجدِ اللاجئين السوريين على أراضيه.

وقال باسيل في مقابلة مع وكالة "سبوتنيك" الروسيّةِ، إنّ "ملفَّ اللاجئين السوريين أولويةٌ، لأنَّ استمراره يعني زوالَ لبنان."

وأضاف أنَّ "كلَّ دولة لديها هويتُها ومميزاتها، وعندما تفقد الدولةُ هويتَها، لا يعود هناك وجودٌ للشعب اللبناني ويصبح سورياً وفلسطينياً على أرض لبنان."

وتابع: "نحن بمسار تناقصٍ باللبنانيين في لبنان، وتزايدٍ لغير اللبنانيين بالمسار الديمغرافي، وهذا ليس من باب مسيحي مسلم، بل لبناني وغيرِ لبناني."

واعتبر باسيل بمعاداته للسوريين بلبنانَ، أنَّ "ملفَّ عودةِ النازحين هو أولوية مطلقة"، مضيفاً: "لذلك قمنا بزيارةٍ إلى إيطاليا والفاتيكان للحديث عن هذا الموضوع."
وادّعى أنَّ هناك مساعٍ لتوطين اللاجئين "السوريين في لبنان وقد أعلن عنها أصحابُها، ولذلك لم تعدْ فقط قصةَ خوفٍ أو توجّس بل قضيةُ خطرٍ قائم بوجوده الفعلي."
ورأى أنَّ "الدفعَ للاجئين بالدولار، والمطالبةَ بأوراق ثبوتية مقابلَ إعطاء سجلاتهم، كلّ هذا يظهر أنَّه ليس هناك فقط نيّةٌ بل عملٌ تنفيذي لإبقائهم في لبنان."
ومنذ فترة يشهد ملفُّ اللاجئين السوريين في لبنان تصعيداً غيرَ مسبوق، مع توالي التصريحات الرسميةِ المشدّدةِ على ضرورة عودتِهم إلى مناطق نظام الأسد في سوريا.

مجموعةٌ حقوقيّةٌ توثّقُ وجودَ ٣٠٧٥ معتقلاً فلسطينيّاً في سجونِ نظامِ الأسدِ

كشف فريقُ الرصد والتوثيقِ في "مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا"، أنَّ الإحصاءات الخاصة بالمعتقلين، والتي تمَّ تحديثُها مؤخّراً، مع إضافةِ عددٍ من المعتقلين الجُدد إليها أشارت إلى وجود ٣٠٧٥ معتقلاً فلسطينياً في سجون السورية ممن تمكّنت المجموعةُ من توثيقِهم.
ولفتت مجموعةُ العمل، إلى أنَّ أعدادَ المعتقلين ارتفع بشكلٍ كبير بعد المرسوم التشريعي الذي أصدرَه رأسُ النظام بشارُ الأسد القاضي بمنح عفو عامٍ عن الجرائم الإرهابية المرتكبة من السوريين قبل تاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٢٢ عدا التي أفضتْ إلى موت إنسانٍ، ونشر أهالي المعتقلين صورَ أبنائهم المعتقلين لمعرفة مصيرِهم.
وذكرت المجموعة أنَّها وبعد ورود عشراتِ الرسائل من أهالي المعتقلين الفلسطينيين إلى بريد الصفحة تسأل عن الطريقة الأفضلِ للسؤال عن أبنائهم وكيفيةِ الوصول إليهم أو موعدِ إطلاق سراحهم، أطلقت يوم الأربعاء ٢٠٢٢/٠٥/٠٤ رابطاً إلكترونياً لتسجيل المعتقلينَ الفلسطينيين في السجون السورية بهدف المساعدةِ في تنظيم قوائم المعتقلين للمطالبة بتحديد أوضاعِهم الحالية بعد مرسومِ العفو الأخير الذي أصدره نظامُ الأسد.
وطالبت الأهالي خلال إعلانِها بتسجيل أسماء ذويهم لتسهيل عمليةِ البحث عنهم في أسرعِ وقتٍ ممكنٍ، كما دعت متابعيها إلى مشاركة الإعلانِ على أوسعِ نطاقٍ ليراه أهالي المعتقلين ويتمكّنوا من التسجيل خلالَه.
وجدّدت المجموعةُ الحقوقيّةُ التي مقرُّها (لندن) دعوتَها لحكومة الأسد في سوريا، الإفراجَ والإفصاحَ عن المعتقلين الفلسطينيين الذين يعتبر مصيرُهم مجهولاً، مطالبةً بإجراء التحقيقات اللازمة، وإخضاعِ المتورّطين في تلك الممارسات والمسؤولين عنها للمحاسبة الحقيقيّةِ وفقَ المعاييرِ الدولية.

الليرةُ السوريةُ تواصلُ انهيارَها والليرةُ التركيّةُ تنخفضُ قليلاً

سُجِّل سعرُ الصرف لليرة السورية أمام الدولار أمريكي وباقي العملات الجنبية، تراجعاً مقارنةً باليومين الماضيين، فيما استقرّ سعرُ الذهب، مع انخفاضٍ طفيفٍ في سعر صرفِ الليرة التركية.
وبلغ سعرُ الصرف لليرة السورية أمامَ الدولار الواحد نحو ٨٨٠٠ ليرةٍ سورية شراءً، و ٨٩٠٠ ليرةٍ سورية مبيعاً، في كلٍّ من دمشقَ وحلبَ. وفي إدلب، بلغ سعرُ الصرف نحو ٨٨٧٠ ليرةً سورية شراءً، و ٨٩٢٠ ليرةً سورية مبيعاً، فيما سُجِّل سعرُ الليرة السورية مقابلَ الليرة التركية ٤٤٠ ل.س شراءً، و ٤٤٧ ل.س مبيعاً،
وفقاً لموقع "الليرة اليوم". وسُجّل سعرُ غرام الذهب من عيار ١٤ قيراطاً ٣٥١ ألف ليرة سورية شراءً و٣٥٥ ألف مبيعاً، فيما سُجِّل سعرُ الغرام من عيار ١٨ قيراطاً نحو ٤١٤ ألفَ ليرةٍ سورية شراءً و٤١٩ ألفَ ليرةٍ مبيعاً، في أسواق دمشق.
وبلغ سعرُ الغرام الواحد للذهب من عيار ٢١ قيراطاً نحو ٤٨٣ ألفَ ليرةٍ سورية شراءً، و٤٨٩ ألفَ ليرةٍ مبيعاً، وسعرُ الغرام الواحد للذهب من عيار ٢٤ نحو ٥٥٠ ألفَ ليرةٍ شراءً و٥٥٦ ألفَ ليرةٍ مبيعاً.

وسُجّل سعرُ الصرف لليرة التركية ٢١.٢٢ شراءً و ٢١.٣٢ مبيعاً أمام الدولار أمريكي، فيما بلغت الليرةُ ٢٢.٧ شراءً و ٢٢.٨٦ مبيعاً أمام اليورو؛ وفقاً لموقع."haremaltin"

الطيرانُ الحربيُّ الروسي يستهدفُ جنوبيَ إدلبَ بعدَ ٨ أشهرٍ من غيابِه

شنَّ الطيرانُ الحربي الروسي اليوم الجمعة، ٢٦/ أيار/ ٢٠٢٣، غاراتٍ جويّة عدّة، استهدفت مناطقَ قريبةً من خطوط التماس في جبل الزاوية، بريفِ إدلب الجنوبي، في تطوّرٍ جديدٍ، بعد غيابِ الطيران الحربي عن القصف لأكثرَ من ثمانيةِ أشهرٍ.

وقال نشطاءُ أنَّ طيراناً حربيّاً روسيّاً، حلّق فجرَ اليوم في أجواء جبل الزاوية، قبلَ أنْ ينفّذَ عدّة غاراتٍ عنيفةٍ بالصواريخ، استهدفت المناطقَ القريبة من خطوط التماس، على أطرافِ قرى سفوهن والفطيرةِ بريف إدلب الجنوبي دون ورود معلوماتٍ عن أيِّ أضرار.

ورصد نشطاءُ خلالَ الأيام الماضية، تحليقاً مكثّفاً لطائرة الاستطلاع الروسية الضخمة المعروفة باسم "البجعة" في أجواء المنطقة، لتأتيَ الغاراتُ الروسية وتعلنُ بدايةَ التصعيد الجوي من جديد، بعد أنْ توقّفتْ الغاراتُ الجويّة منذ أواخر شهر أيلول من عام ٢٠٢٢.

وأبدى نشطاء تخوّفهم من عودة روسيا للتصعيد في المنطقة عبرَ الضرباتِ الجويّة، علماً أنَّ القصفَ المدفعي للنظام لايتوقّف على المناطق المدنيّة القريبةِ من خطوط التماس بأرياف حلب وحماة وإدلب، بهدف منعِ عودة الأهالي للمنطقة.

هذا وتكرّرُ روسيا عبرَ مركز "المصالحة" في حميميم بين الحين والآخر الاتهاماتِ للفصائل في إدلب، بالتصعيد ضدَّ قوات روسيا والأسد، وتقدّم تبريراتٍ للتصعيد في كلّ مرّةٍ، وسطَ حالة تخوّفٍ كبيرة من تكرار السيناريوهات السابقة في القصف والتهجير لأهالي المنطقةِ مرّةً

المبعوثَ الألمانيَّ: عائلة حمزة الخطيب لاتزالُ تنتظرُ العدالة

أعلنت إدارة الهجرةِ التركيّة، عن إجمالي عددِ الأجانب في البلاد وهي "٤ ملايين و٩٩٠ ألفاً و٦٦٣ شخصاً"، وقالت الهجرة إنَّ عددَ السوريين الموجودين في البلاد تحت الحماية المؤقّتة يبلغ ٣ ملايين و٣٨١ ألفاً و٤٢٩ شخصاً.

ولفتت إلى أنَّ عددَ الأجانب الخاضعين للحماية الدولية بلغ ٣٠٠ ألفاً و٧٢٠، فيما بلغَ عددُ الأجانب المقيمين بتصريح إقامةٍ مليون و٣٠٨ ألفاً و٥١٤ نسمةً.

وأردفت أنّه بذلك، بلغ العددُ الإجمالي للأجانب في تركيا ٤ ملايين و٩٩٠ ألفاً و٦٦٣، حسب إدارةِ الهجرة.